

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية "دراسة قياسية للفترة 2000-2018"

Analyzing the impact of economic policies on the balance of payments in developing countries "Standard Study for the Period 2000-2018"

د: الحاج العربي منصوري¹
جامعة h لوادي (الجزائر)

تاريخ النشر: 31-03-2023

تاريخ القبول: 30-09-2022

تاريخ الاستلام: 16-08-2022

ملخص:

تحاول الدراسة أن تحلل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من (2000-2018) باستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data Models)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام البيانات السنوية المتاحة لعينة تتكون من 36 دولة نامية مختارة من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا وهم من البلدان المصنفة في الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وقد تم ذلك عبر اختبار نموذج قياسي يتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية وأثرها الناتج عن تفاعل وتكامل السياسات في ميزان المدفوعات بحيث خلصت نتائج تقديره إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل للتعبير عن هذه العلاقة، وأن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر إيجابياً بكل من المتغيرات التالية: الدين الحكومي العام، سعر الصرف الرسمي ومؤشر الحرية الاقتصادية، في حين يتأثر سلباً بكل من المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، مؤشر العبء الضريبي، أما سعر الصرف الفعلي الحقيقي لم يكن له أثر في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أدوات السياسة المالية؛ أدوات السياسة النقدية؛ أدوات السياسة التجارية؛ ميزان المدفوعات؛ دول نامية؛ نماذج البيانات المقطعية (Panel Data Models).

تصنيف JEL: E52؛ E62؛ F13؛ F10؛ C31.

Abstract:

The study attempts to analyze the impact of economic policies on the balance of payments during the period from (2000-2018) using cross-sectional data models (Panel Data Models). And Oceania, and they are among the countries classified in the lower bracket of middle-income countries according to the classification of the World Bank, and this was done by testing a standard model related to the coordination of economic policies and their impact resulting from the interaction and integration of policies in the balance of payments. Relationship, And that the balance of payments balance is positively affected by each of the following variables: the general government debt, the official exchange rate and the index of economic freedom, while it is negatively affected by each of the following variables: government spending, the tax burden index, and the real effective exchange rate had no effect on the balance of payments during the study period.

Keywords: financial policy tools; monetary policy tools; trade policy tools; Balance of Payments; Developing countries; Panel Data Models.

Jel Classification Codes: E52; E62; F13; F10; C31.

أصبح موضوع التجارة الخارجية يستقطب حيزاً متزايداً من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية في معظم دول العالم، ولاسيما الدول النامية منها، وتعد السياسات النقدية والمالية والتجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على أداء التجارة الخارجية وتحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي على حد سواء، كما تُعدُّ هذه السياسات من أهم القضايا المطروحة والتي لا تزال محور اهتمام العديد من الأدبيات الاقتصادية، ففي حين يرى مؤيدو المدرسة النقدية أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية في التأثير على الأنشطة الاقتصادية وقدرتها على تحقيق توازن ميزان المدفوعات، نجد أن المالمين يؤكدون على أهمية السياسة المالية في تحقيق هذا التوازن. ويرى التجار من أنصار حرية التجارة وأنصار حماية التجارة على أن السياسة التجارية لها دور كبير في الحد من عجز ميزان المدفوعات والعمل على تحقيق التوازن الخارجي باستخدام أدواتها. وبعيداً عن هذا الجدل الفكري فإن إقامة دائرة تشاور وتنسيق بين السياسات الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية والمالية والتجارية تُعدُّ ضرورية في إطار بناء سياسات اقتصادية سليمة تعمل على تحقيق التنمية والتوازن الخارجي.

وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات الناشئة، أثناء صياغة برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن بينها مجموعة دول البريك (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) التي حققت معدلات نمو مرتفعة من خلال الاعتماد على نمط من التنمية تقوده التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات في صياغة سياسات نقدية ومالية تدعم تجارتها الخارجية، وأصبحت تجارب هذه الدول نبراساً للعديد من صانعي السياسات الاقتصادية عند إعداد خطط التنمية في محاولة للوصول إلى معدلات نمو مناسبة وتحقيق زيادة في قيمة الصادرات.

في حين تطبق الدول النامية حزمًا متعددة من السياسات الاقتصادية، ويتضمن هذا التطبيق مجموعة من الأهداف المنضوبة تحت برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يؤدي إلى التأثير على عدد المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتشترك البلدان النامية بمجموعة من الخصائص الهامة مثل تدني مستويات الادخار وتدني كذلك معدل التراكم الرأسمالي وهي مشاكل هيكلية توضح العلاقة بين تكوين رؤوس الأموال ومستوى الدخل، فانخفاض مستوى الادخار يجبر البلدان النامية إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي وهو ما يوقعها في نهاية المطاف في مشكلة المديونية الخارجية وقد تعجز هذه البلدان في سداها.

ومن المعلوم أن استمرار العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الدولية للبلد وزيادة التزاماته تجاه الخارج مما قد يضطره لإجراءات استثنائية لتقييد وارداته أو تنفيذ بعض الاجراءات التي تُملئ عليه من الخارج، كذلك استمرار الفائض يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل الوطني في أصول عاطلة، ففي كلتا الحالتين يؤدي الاختلال إلى صعوبات ومتاعب على الاقتصاد المعني، وبالتالي يكتسي التوازن الخارجي أهمية بالغة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للدول، لذلك يجب أخذ الأمر بجدية أثناء وضع وتسطير السياسات الاقتصادية الكلية.

وتعتبر السياسة الاقتصادية بمثابة الأداة التي من خلالها تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأهداف المرجوة، وكذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية، وهي تشمل مجموعة من السياسات: السياسة النقدية، السياسة المالية، السياسة التجارية والتي تعمل في منظومة متناسقة بغية تحقيق الأهداف المنشودة والمحافظة على التوازنات الكلية سواء الداخلية أو الخارجية.

وانطلاقاً مما سبق سوف نحاول في هذا العمل دراسة أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية، وسوف نحاول كذلك تحليل وقياس هذا الأثر، وبالتالي يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير أدوات السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات للدول النامية خلال الفترة (2000-2018)؟.

ومن هذه الإشكالية تنبثق الفرضية التالية للبحث:

• **فرضية البحث:** "من شأن تنسيق السياسات الاقتصادية أن يحقق أهدافاً اقتصادية متزامنة ومتضادة من ذلك تحقيق الفائض في الميزان التجاري متزامناً مع تحقيق الفائض في حساب رأس المال عبر تطبيق سياسة مالية توسعية، وسياسة نقدية توسعية وسياسة تجارية تقييدية".

• **أهداف الدراسة:** بغية تحقيق أهداف الدراسة المحددة والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بوضع المحددات التالية والتي توضح الإطار العام الذي تسير من خلاله الدراسة:

- تحدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير السياسات الاقتصادية في ميزان مدفوعات الدول النامية خلال الفترة 2000-2018؛

- إبراز أهمية التوازن الخارجي ودوره في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية؛

- معرفة العوامل المؤثرة على أداء السياسات النقدية والمالية والتجارية، وكذلك على التوازن الخارجي؛

- معرفة الأدوات الأكثر تأثيراً في ميزان المدفوعات الدول النامية محل دراستنا وللفترة المذكورة آنفاً مع إبراز أثر كل سياسة على حدى من خلال أثر كل أداة؛

• **الدراسات التجريبية في الموضوع:** يمكن أن نتطرق إلى مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة في هذا المجال:

- A study (Bukonla G. Osisanwo, Sheriffdeen A. Tella, Bolade Abolaji Adesoye, 2019)

entitled: **The Empirical Analysis of Monetary Policy on Balance of Payments**

Adjustments in Nigeria: A Bound Testing Approach¹.

بحيث عنونت هذه الدراسة بالتحليل التجريبي للسياسة النقدية في تعديلات ميزان المدفوعات في نيجيريا، وتبحث الدراسة في تأثير السياسة النقدية على التوازن في ميزان المدفوعات (BP) في نيجيريا خلال الفترة (1980-2015). واستخدمت الدراسة نهج اختبار مقارنة لإظهار العلاقة الموجودة بين متغيرات السياسة النقدية (عرض النقود، الائتمان المحلي، التضخم وسعر الصرف)، نمو الناتج والتوازن التجاري وتعديل ميزان المدفوعات في نيجيريا.

وتظهر الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأمد بين متغيرات السياسة النقدية وتعديل ميزان المدفوعات، وأن عرض النقود والميزان التجاري لهما تأثير إيجابي على تعديل ميزان المدفوعات في نيجيريا. ومن ناحية أخرى، الائتمان المحلي وسعر الصرف ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي لهم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات في نيجيريا. وأن النتيجة الهامة من التحليل التجريبي هي أن عرض النقود يحتوي على المزيد من التأثير طويل الأجل على تعديل ميزان المدفوعات. وتوصي الدراسة إلى أنه في تحقيق الاستقرار في ميزان مدفوعات لأي دولة يجب على البنك محاولة قدر الإمكان تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود لتجنب تذبذب السعر.

-دراسة (شنتاحة عمر، 2014-2015) بعنوان: تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية -دراسة حالة الجزائر للفترة (1990 - 2012)².

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية أدوات السياسة التجارية كآلية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول النامية، وقد تم اختيار الجزائر كعينة، باعتبارها خطت خطوات هامة نحو تحرير التجارة الخارجية من خلال تبنيها جملة من الإصلاحات أهمها التوجه نحو اقتصاد السوق.

واعتمد في دراسته على منهج دراسة الحالة من خلال التطرق إلى متغيرات الدراسة والمتمثلة في أدوات السياسة التجارية من رسوم جمركية، اتفاقيات ومعاهدات، نظام التراخيص وانعكاس هذه الأدوات على حساب الميزان التجاري وحساب رؤوس الأموال، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج ولعل أهمها ما يلي:

- أن الجزائر سعت لتحرير التجارة الخارجية من القيود والإجراءات الجمركية كما سجلت أن تأثير السياسة التجارية يظهر في جانب الواردات أكثر منها على الصادرات، وتبني سياسة التحرير أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية خارج إطار المحروقات؛

- تأثير السياسة الجمركية على ميزان المدفوعات يظهر في التأثير على الواردات بشكل خاص من خلال محاولة امتصاص الفوائض المحققة عن طريق تخفيض معدلات التعريف الجمركية؛

- إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات وتعرضه لعجز على المدى القصير في ظل غياب آليات تنهض بالقطاع الصناعي والزراعي الموجه أساسا للتصدير؛

- تعاني الجزائر من ضعف في السياسة التصديرية رغم كل الإمكانيات المتاحة وبالرغم من المساعي والجهود الرامية لتشجيع الصادرات عن طريق إنشاء هيئات تهتم بذلك (صندوق دعم والوكالة الوطنية لترقية الصادرات) راجع لأصل المشكلة والمتمثل في البحث عن الصادرات بدائل للنفط وتشجيع القطاع الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي ظل ضعف الآلية الرقابية وغياب المتابعة الفعالة لهذه القروض الممنوحة للمؤسسات قصد تشجيعها على التصدير فإن هذه الإعانات تعتبر استنزاف للمال العام بدون نتائج ميدانية؛

- تستخدم الجزائر نظام تراخيص الاستيراد لغايتين أساسيتين هما حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية من جهة وتخفيض فاتورة الواردات من جهة أخرى، وبالتالي في حالة انخفاض في قيمة الصادرات فتلجأ الدولة إلى تفعيل نظام تراخيص الاستيراد لتخفيض الواردات وبالتالي الحفاظ على فوائض في ميزان المدفوعات؛

- لم تنجح سياسة تخفيض العملة المنتهجة بغية جلب استثمارات جديدة وتشجيع الصادرات بل بالعكس فقد أدت هذه الآلية إلى إضعاف العملة الوطنية في ظل غياب الطلب عليها خارجيا؛

- تأثير السياسة التجارية في ميزان المدفوعات يظهر في فاعلية أدوات هذه السياسة على جانب التحويلات من الخارج نحو الداخل و لكن لا يوجد تأثير موازي لهذه الأدوات على الصادرات و حركة رؤوس الأموال.

- دراسة (محمد رضوان الحسان، 2014) بعنوان: أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني (1990-2010)³.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني، ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بدراسة سلسلة زمنية من عام 1990 إلى سنة 2010، حيث قام بتحليل تأثير المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، السياسة الضريبية، والسياسة المالية على الميزان التجاري، ودراسة اثر السياسة المالية على كل من المستوردات والصادرات، وقد استخدم الباحث برمجية EVIEWS لتحليل البيانات والوصول للنتائج.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير للإنفاق الحكومي والسياسة المالية على الميزان التجاري وعدم وجود أثر للسياسة الضريبية على الميزان التجاري، كذلك وجود أثر لكل من الإنفاق الحكومي والسياسة المالية على المستوردات وبالتالي التأثير على العجز في الميزان التجاري الأردني، وعدم وجود أثر كل من الإنفاق الحكومي والسياسة المالية على الصادرات.

- A Study (Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede) entitled: Balance of Payments Adjustment: the West African-Monetary Zone Experience⁴.

هدفت هذه الدراسة لتبيان دور المنهج النقدي في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لدول WAMZ (الاقتصاديات الصغيرة غرب أفريقيا) للفترة 1975-2008 انطلاقا من عرض نظريات التصحيح لميزان المدفوعات المنهج النقدي ومنهج المرونات وكذا منهج الاستيعاب والتركيز على المقاربة النقدية من خلال حساب كيفية استجابة مكونات ميزان المدفوعات للمحددات الأساسية وفقا لأسس النظرية.

وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سلبية قوية بين الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية وأن لسعر الفائدة والنتاج المحلي الإجمالي تأثير كبير على ميزان المدفوعات في دول WAMZ. وعليه يمكن تأكيد دور المنهج النقدي في معالجة الخلل في ميزان

المدفوعات من خلال التركيز على القاعدة النقدية والعمل على استقلالية السياسة النقدية مما يساعد على معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية.

–دراسة (الشاذلي عيسى حمد، 2004) بعنوان: أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (1989-2000)⁵.

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الأثر الذي خلفته السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (1989-2000)، وافترضت الدراسة أن هذه السياسات ذات مردود إيجابي على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة، وكذلك افترضت أن هذه السياسات أثرت على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على ميزان المدفوعات.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أدبيات تقويم آثار هذه السياسات بصورة عامة، وعلى ميزان المدفوعات بصورة خاصة. وكذلك دراسة آثارها على مكونات ميزان المدفوعات بالتفصيل، وبعد إجراء الدراسة القياسية اللازمة توصلت الدراسة إلى نتائج مفادها ما يلي: –أن زيادة عرض النقود في السودان أدت إلى تدهور ميزان المدفوعات السوداني، علاوة على ذلك أوضحت النتائج أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي لم تؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات بالدرجة المطلوبة، وكذلك عجز الموازنة كان ذا أثر سلبي على ميزان المدفوعات، لأن هذا العجز كانت تعالجه الحكومة من خلال الاستدانة من الجهاز المصرفي، الأمر الذي أدى إلى زيادة عرض النقود، وبالتالي زيادة التضخم مما انعكس سلبا على قدرة الصادرات إلى المنافسة الخارجية.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية السابقة واختبار صحة الفرضية قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها من خلال دراسة كمية تعتمد على بيانات احصائية، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: المقاربة النظرية للعلاقة بين أدوات السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات.

المحور الثاني: الدراسة القياسية لأثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات للدول النامية (التعريف بمتغيرات وعينة الدراسة، نموذج الدراسة، تقدير النموذج، النتائج ومناقشتها)

2. المقاربة النظرية للعلاقة بين أدوات السياسات الاقتصادية وميزان المدفوعات.

1.2. وصف لآلية تأثير المتغيرات التفسيرية لأدوات السياسة المالية في ميزان المدفوعات.

1.1.2. العلاقة النظرية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

عندما يزداد الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الدخل، فيزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، مما يؤدي إلى زيادة في الواردات فيحدث عجز في ميزان المدفوعات، بينما يحدث العكس في حالة انخفاض الإنفاق الحكومي، وهذا التحليل وفق منهج الاستيعاب الذي تم التطرق إليه في الفصل الثاني من الدراسة النظرية، أي أن الإنفاق الحكومي يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات⁶.

2.1.2. العلاقة النظرية بين الدين الحكومي العام وميزان المدفوعات.

يساهم التمويل الأجنبي على زيادة الاستثمار الإجمالي للبلدان النامية، وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، ومنه تحسين ميزان المدفوعات، بشرط أن يكون حجم انسياب هذا التمويل يفوق حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج أي أن الدين الحكومي العام يرتبط بعلاقة طردية مع ميزان المدفوعات.

وتشير البيانات أن الدول النامية تعاني من وجود عجز مستمر وهيكلية في موازين مدفوعاتها، وبعد أن وصلت الديون الخارجية إلى مستويات حرجة في البلدان النامية، أصبحت مدفوعات خدماتها تمثل أحد أهم العوامل المسببة للعجز في الحساب الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (الأقساط). وهكذا أصبح المأزق الذي تواجهه مجموعة الدول النامية، ويتمثل في أنه بعد أن كان الاقتراض وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان، أصبح الإفراط في الاقتراض عاملاً جوهرياً مسبباً لهذا العجز، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الاقتراض، وهكذا تفتتح أمام الاقتصاد المدين حلقة انفجارية لديونه الخارجية⁷. أي أن الدين الحكومي العام يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات. مما يصعب توقع إشارة متغير الدين الحكومي العام.

3.1.2. العلاقة النظرية بين العبء الضريبي وميزان المدفوعات.

تلجأ الحكومات إلى استخدام الضرائب كأداة للتحكم في النشاط الاقتصادي ومعالجة التحديات المرتبطة بالأداء الاقتصادي الكلي، إلا أن هناك بعض القضايا الاقتصادية على المستوى الجزئي من الضرورة أخذها في الاعتبار مثل سلوك الأفراد والمنشآت عند فرض الضريبة وقدرتهم على تحمل العبء الضريبي.

وهناك عدد من المحاولات لقياس العبء الضريبي نذكر من بينها مؤشر العبء الضريبي لمؤسسة هيرتاج Heritage Foundation الذي تحتسبه المؤسسة في سياق إصدار مؤشر الحرية الاقتصادية الذي هو عبارة عن المتوسط الترجيحي لثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في: معدل ضريبة الدخل على الأفراد، ومعدل ضريبة الدخل على الشركات، بالإضافة إلى العبء الإجمالي للضرائب المباشرة وغير المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وهناك علاقة عكسية بين قيمة المؤشر والعبء الضريبي، فكلما انخفضت قيمة المؤشر دل ذلك على كبر حجم العبء الضريبي، ويكمن الهدف من استخدام هذا المؤشر كأحد المؤشرات المستخدمة للتعرف على الحرية الاقتصادية للأفراد والشركات.

ويحرص صانعو السياسات على تعزيز الإجراءات الخاصة بتوسيع القاعدة الضريبية مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية المتاحة، وبالتالي تمويل مشاريع البنية التحتية ودعم برامج شبكات الأمان الاجتماعي. كما يحرص صانعو السياسات الاقتصادية على وضع نظام ضريبي مرن يمكن من خلاله فرض عبئاً ضريبياً مقبول وفعال لضمان امتثال المكلفين بدفع الضريبة وعدم التهرب منها. ويكمن تأثير العبء الضريبي على ميزان المدفوعات فيما يلي:

1.3.1.2. تأثيره على الطلب الكلي.

يؤثر على الاستهلاك المحلي من خلال تأثيره على الدخل المتاح، مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك وهو ما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، والذي يكون له تأثير على ميزان المدفوعات بناء على مجموعة من المداخل وهي:

- انخفاض الطلب الكلي يؤدي إلى انخفاض الدخل وكمحصلة لذلك انخفاض الواردات، وتقليل العجز في الميزان التجاري؛
- انخفاض الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، ما يكون له أثر على الاستثمار وخفضه، وهو ما ينتج عنه انكماش في الاستثمار والابتعاد عن مستويات اقتصاديات الحجم التي تمنح السلع المحلية مزايا تنافسية سعرية تمكنها من اختراق الأسواق، وبالتالي انخفاض الصادرات وهو ما يؤدي لرصيد الميزان التجاري نحو العجز.
- إن ارتفاع العبء الضريبي يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية وفائض في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يحفز على التوسع في الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وزيادة الدخل وكمحصلة لذلك ارتفاع الواردات خاصة في ظل ارتفاع الميول الحدية لها ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات.

2.3.1.2. تأثيره على تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

فكلما ارتفع العبء الضريبي تصبح البيئة الاقتصادية للبلد غير مواتية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية والتي تفضل الجنات الضريبية، أو المراكز ذات عبء ضريبي أقل، وخصوصاً يكون له أثر سلبي على حساب رأس المال، وبالتالي يتجه نحو العجز. كذلك قد يؤدي العبء الضريبي إلى تدفقات معاكسة لرأس المال والاستثمارات الأجنبية وهو ما يعمق من حالات العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في حساب رأس المال. وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين مؤشر العبء الضريبي وميزان المدفوعات علاقة عكسية.

2.2. وصف لآلية تأثير المتغيرات التفسيرية لأدوات السياسة النقدية في ميزان المدفوعات.

1.2.2. العلاقة النظرية بين عرض النقود وميزان المدفوعات.

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية وأن الاختلال فيه ما هو إلا نتيجة الاختلال في سوق النقد داخل الاقتصاد الوطني أي أنهم ينظرون إلى العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز أو الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات.

تؤثر السياسة النقدية في ميزان المدفوعات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يأتي:⁸

- إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجياً بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيرادات (كونها أصبحت أرخص نسبياً من بدائلها المحلية) وهذا سوف يُؤلِّد عجز في الحساب الجاري.

- إن الطلب على النقود لأغراض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الأسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل أثر السياسة النقدية التوسعية إجمالاً بالاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات.

- إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض وبالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات كما بيّنا ذلك سابقاً. هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية أما في حالة السياسة النقدية التقييدية (تقليص عرض النقود) سوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى.

ولمعرفة الأثر الذي تحدثه أحد أدوات السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الدول النامية خلال فترة الدراسة، فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض في سعر الفائدة، مما يشجع على الزيادة في الاستثمار فيزداد الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب الكلي، فتزداد الواردات، مما يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، أي أن عرض النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع ميزان المدفوعات.⁹

2.2.2. العلاقة النظرية بين سعر الصرف الرسمي وميزان المدفوعات.

إن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ليست أحادي الاتجاه، لأن ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف، وكذلك سعر الصرف يمكن أن يؤثر على ميزان المدفوعات، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات، لذلك فإن لميزان المدفوعات علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، إذ إن زيادة كمية العروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها تؤدي لانخفاض سعرها بمعنى انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الأخرى مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات زيادة الطلب عليها، خاصة وأن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات (زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها) ونقص في حجم الواردات ونقص في عرض العملة المحلية، لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في

ميزان المعاملات التجارية وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف) إذ أن هناك إمكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات رأس المال قد تكون مصدراً لعرض العملة الوطنية وطلبها في سوق العملات الدولية ففي حالة رغبة الأجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون إلى الحصول على العملات الأجنبية¹⁰. وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وميزان المدفوعات علاقة طردية.

3.2.2. العلاقة النظرية بين صافي الائتمان المحلي وميزان المدفوعات.

عندما يزداد الائتمان المحلي الممنوح من قبل المصارف التجارية، فإن ذلك يشجع على زيادة الاستثمار، فيزداد الدخل ويزداد الطلب الكلي، ومن ثم تزداد الواردات، مما يعمل على تدهور ميزان المدفوعات¹¹. وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين متغير صافي الائتمان المحلي وميزان المدفوعات علاقة عكسية.

3.2. وصف لآلية تأثير المتغيرات التفسيرية لأدوات السياسة التجارية في ميزان المدفوعات.

1.3.2. العلاقة النظرية بين معدل متوسط التعريف الجمركية وميزان المدفوعات.

إن أثر فرض الضريبة الجمركية على ميزان المدفوعات ينتج أساساً من انكماش الواردات فيؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ولكن النقص المباشر في المدفوعات لن يكون هو التغير النهائي في ميزان المدفوعات ولكن واردات دولة ما هي صادرات دولة أخرى والعكس. وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يرجع إلى ارتفاع الواردات بطريقة أكبر من معدلات الصادرات، لذلك قد تلجأ الدولة إلى فرض التعريف الجمركية كوسيلة لزيادة سعر هذه المنتجات، وبالتالي الإقلال من هذه الواردات بما يساهم في تخفيض مقدار هذا العجز في ميزان المدفوعات.

وبالتالي فالتعريف الجمركية تعتمد إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات من خلال امتصاص الفوائض المحققة نتيجة زيادة الصادرات عن طريق زيادة الواردات من خلال تخفيض معدلات التعريف الجمركية. وتؤدي التعريف الجمركية إلى خفض الصادرات عبر مدخلين:

- المعاملة بالمثل للسلع الوطنية من طرف الدول الأجنبية.

- ارتفاع تكلفة السلع الوطنية، نظراً لارتفاع أسعار السلع الوسيطة الداخلة في تكوينها، إذا كان الاقتصاد مندمج في سلاسل الإنتاج الإقليمية والعالمية.

إن التخفيض في معدلات التعريف الجمركية سيزيد من الواردات نتيجة وجود حرية أكثر للتبادل الدولي وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين معدل متوسط التعريف الجمركية وميزان المدفوعات علاقة طردية.

3.2.2. العلاقة النظرية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان المدفوعات.

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقاً لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية، حيث يمثل العجز فائض عرض من العملة المحلية في سوق الصرف، مما يعمل على انخفاض القيمة الخارجية لها (Depreciation) ويعطى بدوره ميزة تنافسية للسلع والخدمات "والأصول المالية" التي تصبح أرخص نسبياً فيشجع ذلك الصادرات ويقلل من الواردات،

ويفترض استمرار انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية حتى يختفي العجز. وبالمثل في حالة الفائض الذي يمثل فائض طلب على العملة الوطنية، حيث يفترض استمرار ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية (Depreciation) الذي يعطى ميزة تنافسية للسلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية¹². وبالتالي من المتوقع أن العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان المدفوعات علاقة طردية.

3.3.2. العلاقة النظرية بين مؤشر الحرية الاقتصادية وميزان المدفوعات.

1.3.3.2. كيفية قياس مؤشر الحرية الاقتصادية.

بهدف قياس الحرية الاقتصادية، تصدر مؤسسة (Heritage Foundation) مركز الأبحاث رقم 1 في واشنطن منذ سنة 1995 بالتعاون مع صحيفة (Wall Street) تقرير سنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية في مختلف دول العالم، ويستخدم هذا المؤشر ليعطي فكرة عامة عن الوضع الاقتصادي السائد في البلد، كما يعد هذا المؤشر الأكثر استخداماً للتعبير عن الحرية الاقتصادية. ويغطي المؤشر أكثر من خمسين معيار يتم تجميعها في اثنا عشر مؤشراً فرعياً كميًا ونوعيًا تصنف على أساسها 184 دولة وهي: ¹³ حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، كفاءة القضاء، العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية الأعمال، حرية العمل، حرية النقد، حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية. ويتم تقييم المؤشر في سلم من (0-100) وتُصنّف الدول في قائمة تضم خمس مجموعات تنازليًا حسب تزايد درجة الحرية الاقتصادية (حرة، غالبًا حرة، حرة بشكل معتدل، غير حرة، غالبًا غير حرة، مشددة).

2.3.3.2. علاقة الحرية الاقتصادية بميزان المدفوعات.

الحرية – سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو مدنية – تشكل ما يسميه الاقتصاديون بـ "مؤسسات الاقتصاد"، وتُعدُّ المؤسسات الجيدة عاملاً محددًا أو شرطاً مسبقاً للنمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، تشير زيادة الحرية إلى الاتجاه نحو "المؤسسات الجيدة" وبالتالي إلى النمو الاقتصادي، وفي الواقع تؤثر المؤسسات على النشاط الاقتصادي الكلي بشكل غير مباشر من خلال التأثير على الاستثمار أو بشكل مباشر من خلال التأثير على إجمالي إنتاجية العامل هذه من ناحية ومن ناحية أخرى، وضح أستاذ الاقتصاد (Hall, 2011) كيف يؤدي المزيد من الحرية الاقتصادية إلى ارتفاع الدخل وزيادة التنمية الاقتصادية مع مرور الوقت، وهذا عندما تسمح الحكومات للمواطنين بحرية التجارة، والتملك، وإنشاء الأعمال التجارية، والتعاقد مع الآخرين، فإن دخل المواطنين العاديين ينمو بمرور الوقت. ويمكن ملاحظة هذا التأثير دولياً عند المقارنة بين الدول.

ويتوقع أن تحدث الحرية الاقتصادية تأثيراً إيجابياً على ميزان المدفوعات، لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخاً يسمح للأفراد والشركات بتخصيص مواردها لما يحقق أكبر نفع أو استخدام نهائي، غير أن هذه المسألة تُعدُّ في جوهرها مسألة قائمة على التجربة، فقد توصلت واحدة من أولى الدراسات التي أجراها "إيستون ووكر" (1997) إلى أن التغيرات في الحرية الاقتصادية يكون لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت أو المستقر، حتى بعد الأخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى تعليم العمالة ومستوى الاستثمار، كما أثبتت الدراسة التجريبية التي أجراها "دي هان وستيرم" (2000) أن إحداث تغيرات إيجابية (سلبية) في مساحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى تغيرات إيجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي ووفقاً لتقرير مؤسسة (The Heritage Foundation, 2019) فإن الدول التي تتوفر على مستويات أعلى من قيم مؤشرات الحرية الاقتصادية تحقق معدلات ازدهار اقتصادي أعلى وتنخفض فيها معدلات الفقر وتتمتع ببيئات نظيفة ونصيب أعلى من الدخل للفرد. وبالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وميزان المدفوعات علاقة طردية.

وفي ما يلي كملخص لتأثير أدوات السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات من جانب النظرية الاقتصادية في الجدول التالي:

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

دراسة قياسية للفترة 2000-2018

الجدول (1): ملخص لآلية تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع.

المتغير	العلاقة النظرية	الإشارة المتوقعة
الإنفاق الحكومي	علاقة عكسية	(-)
الدين الحكومي العام	علاقة طردية//علاقة عكسية.	يصعب توقع الإشارة
العبء الضريبي	علاقة عكسية	(-)
عرض النقود	علاقة عكسية	(-)
سعر الصرف الرسمي	علاقة طردية.	(+)
صافي الائتمان المحلي	علاقة عكسية.	(-)
معدل متوسط التعريفية الجمركية	علاقة طردية.	(+)
سعر الصرف الفعلي الحقيقي	علاقة طردية.	(+)
مؤشر الحرية الاقتصادية	علاقة طردية.	(+)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على ما سبق ذكره أعلاه.

3. الدراسة القياسية لأثر السياسات الاقتصادية في ميزان المدفوعات للدول النامية (متغيرات وعينة الدراسة، نموذج الدراسة، تقدير النموذج، النتائج ومناقشتها).

1.3.1. متغيرات الدراسة (التعريف، مصادر بياناتها، تعريف العينة والنماذج المستخدمة).

تتمثل منهجية البحث في استعمال المنهج القياسي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) بحيث اكتسبت هذه النماذج في الآونة الأخيرة اهتمامًا خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية.

1.3.1.1. التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات: بحيث يوضح الجدول التالي التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر بياناتها كما يلي:

الجدول (2): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

المتغير	الرمز	التعريف ومصدر البيانات
رصيد ميزان المدفوعات	BP	وهو بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على: أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل. ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم. ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المتبادلة لغرض الموازنة المحاسبية. المصدر: بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد UNCTAD): http://unctadstat.unctad.org
أدوات السياسات الاقتصادية		
أدوات السياسة المالية		
إجمالي الإنفاق الحكومي	G	ويشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة (نفقات التجهيز)، بالإضافة إلى جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات بما في ذلك تعويضات العمال، كما تشمل أيضا نفقات الدفاع والأمن الوطني، لكنها تستبعد الإنفاق الحكومي العسكري الذي يشكل جزءًا من تكوين رأس المال الحكومي. ويتكون أيضا من جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية. المصدر: بيانات البنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org
إجمالي الدين الحكومي العام	GGD	ويتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط. المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي:

تليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

"دراسة قياسية للفترة 2000-2018"

<p>http://www.imf.org/external/datamapper/datasets/WEO. وهو مؤشراً مهماً يعكس أداء النظام الضريبي. والذي يبين مجموع ما دفعه أو تكبده المجتمع من ضرائب خلال فترة زمنية معينة لتمويل النشاط العام. أو بأنها إجمالي الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلاً، منسوبة لإحدى المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع مثل: الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، وبحسب: TB =TR/GDP. المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية: https://www.heritage.org/index/visualize</p>	<p>TB</p>	<p>العبء الضريبي</p>
<p>أدوات السياسة النقدية</p>		
<p>وتشمل النقود وأشياء النقود أي مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية، والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية. وهي أيضاً الودائع تحت الطلب وأرصدة الجمهور الجارية لدى البنوك التجارية، بالإضافة إلى ودائع الادخار قصيرة الأجل وودائع التوفير، وكذا مجموع النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي. المصدر: بيانات البنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org</p>	<p>MS</p>	<p>عرض النقود بعناه الواسع</p>
<p>يعبر هذا المتغير عن سعر الصرف الرسمي ويعبر عن سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد في سوق الصرف المسموح بها قانوناً ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً إلى المتوسطات الشهرية لوحدات العملة المحلية بالنسبة إلى الدولار الأمريكي. المصدر: بيانات البنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org</p>	<p>ER</p>	<p>سعر الصرف الرسمي</p>
<p>صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، شاملاً المصارف المتخصصة. المصدر: بيانات البنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org</p>	<p>NDC</p>	<p>صافي الائتمان المحلي</p>
<p>أدوات السياسة التجارية</p>		
<p>يعبر هذا المتغير عن مقارنة وقياس مدى الحرية الاقتصادية في 184 دولة حول العالم، وذلك من خلال أربعة أبعاد اقتصادية مختلفة وهي: إنفاذ العقود، وحجم الجهاز الحكومي، وكفاءة التنظيمات والضوابط، ودرجة انفتاح الأسواق¹⁴. ويصدر هذا التقرير نصف سنوي من طرف مؤسسة "HeritageFoundation" منذ سنة 1995 بالتعاون مع صحيفة (Wall Street). ويهدف هذا المؤشر إلى قياس الحرية الاقتصادية على أساس أن المؤسسة تعرف هذه الأخيرة أنها "حرية الأفراد في إقليم معين في العمل، الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار بالطريقة التي يرون أنها تسمح لهم بأن يكونوا أكثر إنتاجية"¹⁵ ومن مطلق هذا التعريف يتضح أن البيئة التي تتيح للأفراد والمستثمرين الحرية في الاختيار للأنشطة التي يمكنهم ممارستها تعتبر عن جاذبيتها لهم وتقل بيئة الفرص لتحقيق طموحاتهم (بلد الفرص). ويشمل مؤشر 2022 -الإصدار الثامن والعشرون- على: -نتائج الحرية الاقتصادية المحدثة وبيانات الاقتصاد الكلي لـ 184 اقتصاداً؛ -مقارنات سهلة القراءة عبر البلاد تسلط الضوء على أهمية الحرية الاقتصادية؛ -أدوات عبر الإنترنت مثل مخططات المقارنة المخصصة وخريطة الحرارة التفاعلية. المصدر: مؤشر الحرية الاقتصادية: https://www.heritage.org/index/visualize</p>	<p>IFE</p>	<p>مؤشر الحرية الاقتصادية</p>
<p>وتعتبر الرسوم الجمركية من أهم الوسائل السعريّة المستخدمة لتنظيم التجارة الخارجية، وهي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولا في حالة الواردات وخروجاً في حالة الصادرات، والغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم. المصدر: بيانات البنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org</p>	<p>TAX</p>	<p>معدل متوسط التعريف الجمركية</p>
<p>يعبر سعر الصرف الحقيقي إلى عدد وحدات السلع والخدمات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع والخدمات المحلية فهو السعر النسبي للسلع من بلدان مختلفة عندما تقاس بعملة مشتركة مع الدول المعنية، ويعتبر هذا المؤشر مؤشراً لفهم القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث أن أسعار الصرف الأجنبي التي لا يمكن فهمها بفحص أسعار الصرف الفردي فقط بين عملة البلد وعملة أخرى. ويعني مصطلح "فعال" أن التغيرات في أسعار الصرف لا تقاس بمقابل عملة معينة، بل تستخدم بدلاً من ذلك فهرس متوسط لسلة كاملة من العملات، كل منها مرجح وفقاً لأهمية البلدان المصدرة كمشريك تجاري. وتعطي التحركات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية مؤشراً على تطور القدرة التنافسية الإجمالية للأسعار الخارجية للبلد. المصدر: بيانات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد UNCTAD): http://unctadstat.unctad.org</p>	<p>ERRE</p>	<p>سعر الصرف الفعلي الحقيقي</p>

المصدر: من إعداد الباحث.

2.1.3. التعريف بعينة الدراسة: تتكون العينة التي ستجرى عليها هذه الدراسة القياسية من 36 دولة نامية مختارة من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا وأوقيانوسيا وهم من البلدان المصنفة في الشريحة الدنيا للدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وقد تم اختيار هذه الدول طبقاً لتوفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة وهي كما يلي:

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

”دراسة قياسية للفترة 2000-2018”

17- دولة من قارة أفريقيا: وهي تشمل كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر، نيجيريا، كوت ديفوار، بنين، السنغال، غانا، تنزانيا، الكاميرون، كينيا، أنغولا، إسواتيني، جزر القمر، جمهورية الكونغو، ليسوتو.

11- دولة من قارة آسيا: وهي تشمل كل من بنغلادش، بوتان، كمبوديا، الهند، جزر قرغيزستان، منغوليا، ميانمار، نيبال، الفلبين، سريلانكا، الفيتنام.

04- دول من قارة أمريكا: وهي تشمل كل من بوليفيا، السلفادور، الهندوراس، نيكاراغوا.

-دولتان من قارة أوروبا: وهي تشمل كل من جمهورية مولدوفا، أوكرانيا.

-دولتان من قارة أوقيانوسيا: وهي تشمل كل من فانواتو، جزر سليمان.

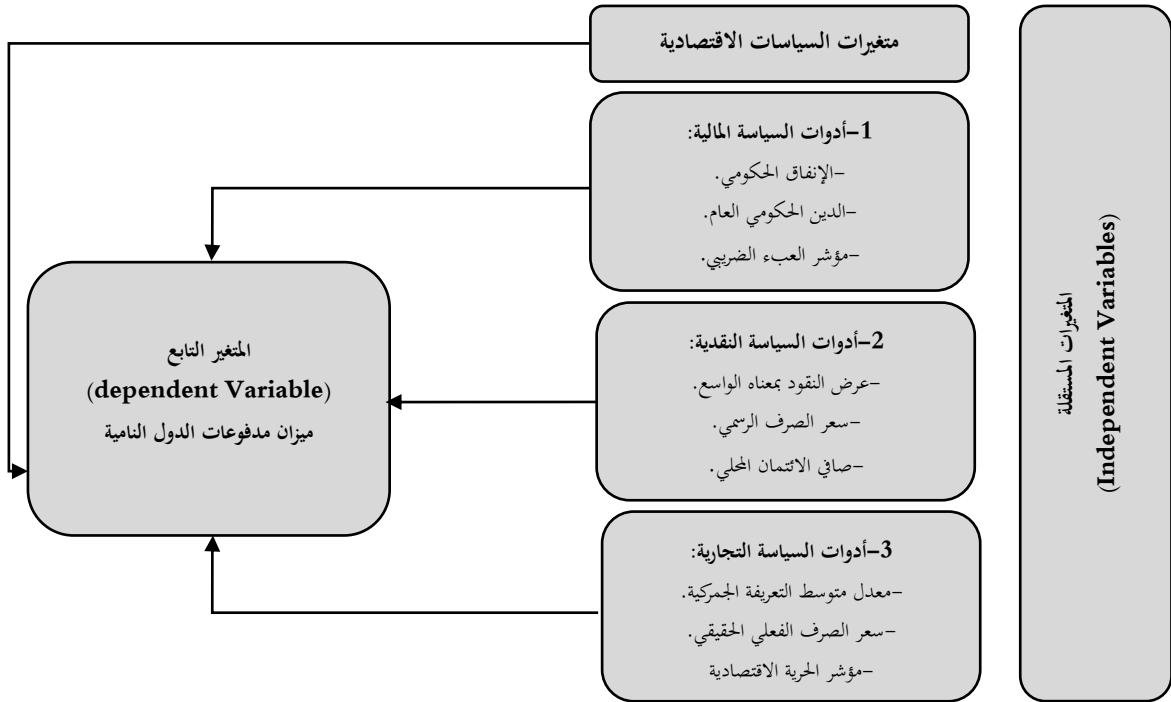
2.3. نموذج الدراسة.

بحيث كانت الصيغة العامة للنموذج كما يلي:

$$= \alpha_i + \beta_1 G_{i,t} + \beta_2 GGD_{i,t} + \beta_3 TB_{i,t} + \beta_4 MS_{i,t} + \beta_5 ER_{i,t} + \beta_6 NDC_{i,t} + \beta_7 BP_{it} \\ + \beta_8 TAX_{i,t} + \beta_9 ERRE_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

وفيما يلي وصف لآلية تأثير المتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج على ميزان المدفوعات وفق الشكل التالي:

الشكل (1): نموذج الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحث.

3.3. تقدير النموذج.

1.3.3. التحليل الوصفي ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات.

قبل القيام بعملية التقدير سنقوم بتقديم اختبارات تعتبر مهمة ولها أولوية لإثبات صحة نموذج الدراسة والمتمثلة في اختبارات الإحصاء الوصفي وذلك بدراسة إحصائية وصفية لبيانات عينة الدراسة الخاصة بالنموذج، وبعدها تتم دراسة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية من خلال تحليل مصفوفة الارتباط بينهم.

1.1.3.3. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

قبل استخدام أي مجموعة من البيانات -بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية على وجه الخصوص- في أي دراسة كانت، لابد من معالجتها جيداً (Validating Data) من خلال إخضاعها لمختلف الاختبارات البيانية والإحصائية التي تسمح باكتشاف مميزات وخصائصها الإحصائية الجوهرية، وتقديم صورة واضحة عن كيفية تطور سلوك المتغيرات التي تعبر عنها.

بغرض بناء نموذج قياسي يصف ويحدد علاقة أدوات السياسات الاقتصادية بميزان المدفوعات في الدول النامية خلال الفترة 2000-2018. فإننا في البداية نعمل على دراسة خصائص متغيرات الدراسة والقيام بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات النموذج وذلك من أجل أخذ نظرة عامة حول المتغيرات المستخدمة في النموذج.

وتم تسجيل خصائص متغيرات الدراسة في الجدول (3) أدناه، كما تبين لنا ما يلي:

-سلسلة المتغير التابع (BP) رصيد ميزان المدفوعات: أعلى قيمة بلغ قدرها $3.65e+10$ دولار أمريكي بدولة نيجيريا سنة 2005، وأما أقل قيمة سجلت في دولة الهند سنة 2012 بقيمة $-9.15e+10$ دولار أمريكي.

-السلسلة (G) الإنفاق الحكومي: أعلى قيمة بلغ قدرها $2.77e+12$ دولار أمريكي بدولة الهند سنة 2018، وأما أقل قيمة سجلت هي $2.80e+08$ دولار أمريكي في دولة فانتو سنة 2002.

-السلسلة (GGD) الدين الحكومي العام: أعلى قيمة بلغ قدرها $1.82e+12$ دولار أمريكي بدولة الهند سنة 2017، وأما أقل قيمة سجلت هي $7.40e+07$ دولار أمريكي في دولة إسواتيني سنة 2001.

-السلسلة (TB) مؤشر العبء الضريبي: أعلى نسبة بلغ قدرها 97.3% بدولة فانتو في السنتين 2013 و2014، وأما أقل نسبة سجلت هي 48.2% في دولة ليسوتو في السنوات التالية: 2011، 2013، 2017.

-السلسلة (MS) عرض النقود: أعلى قيمة بلغ قدرها قدرها $2.25e+12$ دولار أمريكي بدولة مولدوفا سنة 2007، وأما أقل قيمة سجلت هي 0.9454122 في دولة الفلبين سنة 2005.

-السلسلة (ER) سعر الصرف الرسمي: أعلى قيمة بلغ قدرها 22602.05 من عدد وحدات العملة المحلية مقابل (\$) بدولة فيتنام سنة 2018، وأما أقل قيمة سجلت هي 0.5449192 من عدد وحدات العملة المحلية مقابل (\$) في دولة غانا سنة 2000.

-السلسلة (NDC) صافي الائتمان المحلي: أعلى قيمة بلغ قدرها $2.35e+12$ دولار أمريكي بدولة مينمار سنة 2011، وأما أقل قيمة سجلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2011 بقيمة $-2.33e+09$ دولار أمريكي.

-السلسلة (TAX) معدل متوسط التعريف الجمركية: أعلى نسبة بلغ قدرها 40.91% بدولة مصر سنة 2002، وأما أقل نسبة سجلت هي 0.55% في دولة إسواتيني في سنة 2001.

-السلسلة (ERRE) سعر الصرف الفعلي الحقيقي: أعلى قيمة بلغ قدرها 854.5046 من عدد وحدات العملة المحلية مقابل (\$) بدولة جمهورية الكونغو الديمقراطية سنة 2000، وأما أقل قيمة سجلت هي 68.19556 من عدد وحدات العملة المحلية مقابل (\$) في دولة ليسوتو سنة 2002.

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

دراسة قياسية للفترة 2000-2018

-السلسلة (IEF) مؤشر الحرية الاقتصادية: أعلى نسبة بلغ قدرها 76.3% بدولة السلفادور سنة 2002، وأما أقل نسبة سجلت هي 24.3% في دولة أنغولا في سنة 2001.

أما بالنسبة للانحراف المعياري (Std.Dev) فنلاحظ من الجدول أن المتغيرات:

معدل متوسط التعريفية الجمركية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر العبء الضريبي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي لهم القيم التالية: 5.71، 6.71، 10.18، 34.31 على الترتيب مما يعني أن لديهم أقل قيمة للانحراف المعياري أي أنهم الأقل تشتتاً وهذا يدل على أن بيانات هذه المتغيرات هي الأكثر استقراراً في النموذج المدروس، في حين أن المتغيرات: رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية، الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي يجزون على أكبر انحراف معياري بحيث بلغت قيمهم على الترتيب: 8.11e+09، 2.77e+11، 1.85e+11، 2.38e+11، 3080.534، 2.37e+11، مما يعني أنهم الأكثر تشتتاً وأن بياناتهم تتصف بعدم الاستقرار وتختلف بقدر كبير جداً من دولة إلى أخرى مقارنة بباقي متغيرات النموذج.

بالإضافة إلى أن متغير معدل متوسط التعريفية الجمركية هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بانحراف معياري صغير (5.71) مقارنة بالمتغيرات الأخرى، وعلى العكس من ذلك فإن المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو الإنفاق الحكومي لأنه يتميز بانحراف معياري كبير جداً (2.77e+11).

الجدول (3): التحليل الوصفي للمتغيرات الداخلة في النموذج.

Var	Obs	Mean	Std.Dev	Max	Min
BP	684	-8.79e+08	8.11e+09	365e+10	-9.15e+10
G	684	9.19e+10	2.77e+11	2.77e+12	2.80e+08
GGD	684	4.95e+10	1.85e+11	1.82e+12	7.40e+07
TB	684	76.77646	10.18232	97.3	48.2
MS	684	6.33e+10	2.38e+11	2.25e+12	0.9454122
ER	684	831.7027	3080.534	22602.05	0.5449192
NDC	684	6.26e+10	2.37e+11	2.35e+12	-2.33e+09
TAX	684	11.01716	5.719232	40.91	0.55
ERRE	684	111.9352	34.31027	854.5046	68.19556
IEF	684	54.65532	6.719511	76.3	24.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (01).

2.1.3.3. دراسة مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج.

تم إجراء تحليل الارتباط بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغير التابع باستخدام اختبار بيرسون على النحو المبين في الجدول

(4) الذي يشير إلى معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

الجدول (4): نتائج مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج.

معامل الارتباط	BP	G	GGD	TB	MS	ER	NDC	TAX	ERRE	IEF
BP	1.000									
G	-0.603	1.000								
GGD	-0.634	0.981	1.000							
TB	-0.003	0.045	0.02	1.000						
MS	-0.552	0.824	0.831	0.045	1.000					
ER	0.023	0.008	-0.004	-0.033	-0.065	1.000				
NDC	-0.542	0.803	0.81	0.047	0.991	-0.065	1.000			

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

"دراسة قياسية للفترة 2000-2018"

TAX	0.072	0.010	0.028	-0.204	-0.045	-0.041	-0.077	1.000		
ERRE	0.001	0.117	-0.007	0.127	0.033	0.068	0.043	-0.05	1.000	
IEF	-0.029	-0.011	-0.012	0.277	-0.137	-0.095	-0.128	-0.125	-0.119	1.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (02).

يسمح لنا هذا الاختبار في تحديد أزواج الارتباط الممكنة بين المتغيرات، كما يسمح بالتأكد من خلو النموذج المستخدم من المشاكل التي أن تحدث عند التقدير. ويسمى معامل الارتباط بمعامل الارتباط لبيرسون Pearson Correlation Coefficient ويشيع تسميته بمعامل الارتباط. وهو تقدير يتراوح بين -1 و +1 وهو يبين وجود علاقة خطية بين متغيرين واتجاه تلك العلاقة كما يلي:

(+1) تعني علاقة طردية؛

(-1) تعني علاقة عكسية؛

وكلما اقتربت القيمة من 1 زادت قوة الارتباط وكلما اقتربت من 0 انخفضت قوة الارتباط، أما (0) يعني عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين، و(1) يعني وجود علاقة طردية تامة.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين متغيرات التفسيرية المدرجة ضمن نماذج الدراسة تبين النتائج التالية:

- أن المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات له علاقة طردية ضعيفة جداً مع كل من المتغيرات التالية: سعر الصرف الرسمي، معدل متوسط التعريفية الجمركية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بحيث قدرت معاملات الارتباط المتحصل عليها بين المتغير التابع وهذه المتغيرات التفسيرية هو: 0.0231، 0.0727، 0.0018 على التوالي.

- كما نلاحظ أيضاً أن المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات له علاقة عكسية قوية مع كل من المتغيرات التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، عرض النقود، صافي الائتمان المحلي بحيث قدرت معاملات الارتباط المتحصل عليها بين المتغير التابع (BP) وهذه المتغيرات التفسيرية هو: -0.6038، -0.6347، -0.5524، -0.5427 على التوالي. وبينما نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات له علاقة عكسية ضعيفة جداً مع المتغيرين مؤشر العبء الضريبي ومؤشر الحرية الاقتصادية بحيث قُدر معامل الارتباط المتحصل عليه بينهما وبين المتغير التابع: -0.0038، -0.0291.

بالإضافة إلى أنه:

- يرتبط الدين الحكومي العام ارتباط طردي قوي جداً مع الإنفاق الحكومي، بحيث قُدر معامل الارتباط بينهما 0.9819 مما يعني وجود مشكلة ارتباط المتغيرات المستقلة بالأخطاء (مشكلة Endogeneity).

- ويرتبط مؤشر العبء الضريبي ارتباط طردي ضعيف جداً مع الإنفاق الحكومي والدين الحكومي العام، بحيث قُدر معامل الارتباط بينهما على التوالي: 0.0457، 0.0237.

- كما يرتبط عرض النقود ارتباط طردي قوي جداً مع الإنفاق الحكومي والدين الحكومي العام، بحيث قُدر معامل الارتباط بينهما على التوالي: 0.8242، 0.8314، في حين يرتبط عرض النقود ارتباط طردي ضعيف جداً مع مؤشر العبء الضريبي بمعامل 0.0457.

- ويرتبط سعر الصرف الرسمي ارتباط طردي ضعيف جداً مع الإنفاق الحكومي بمعامل 0.0008، في حين يرتبط سعر الصرف الرسمي ارتباط عكسي ضعيف جداً مع كل من الدين الحكومي العام، مؤشر العبء الضريبي وعرض النقود، بحيث قُدرت معاملات الارتباط بينهم على التوالي: -0.0047، -0.0335، -0.0656.

- كما يرتبط صافي الائتمان المحلي ارتباط طردي قوي جداً مع الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام وعرض النقود بحيث قُدرت معاملات الارتباط بينهم على التوالي: 0.8034، 0.8109، 0.9916، ويرتبط أيضاً ارتباط طردي ضعيف جداً مع مؤشر العبء

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

”دراسة قياسية للفترة 2000-2018“

الضريبي بمعامل 0.0474، في حين يرتبط صافي الائتمان المحلي ارتباطاً عكسي ضعيف جداً مع سعر الصرف الرسمي بمعامل ارتباط -0.0658.

-ويرتبط معدل متوسط التعريف الجمركية ارتباطاً طردي ضعيف جداً مع الإنفاق الحكومي والدين الحكومي العام بحيث قُدرت معاملات الارتباط بينهما على التوالي: 0.0104، 0.0283، في حين يرتبط معدل متوسط التعريف الجمركية ارتباطاً عكسي ضعيف جداً مع كل من عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي بمعامل ارتباط: -0.0455، -0.0412، -0.0772 على التوالي، ويرتبط معدل متوسط التعريف الجمركية ارتباطاً عكسي ضعيف مع مؤشر العبء الضريبي بمعامل ارتباط -0.2045 .

-ويرتبط سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتباطاً طردي ضعيف جداً مع الإنفاق الحكومي، مؤشر العبء الضريبي، عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي بحيث قُدرت معاملات الارتباط بينهم على التوالي: 0.0117، 0.1297، 0.033، 0.0685، 0.0431، في حين يرتبط سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتباطاً عكسي ضعيف جداً مع كل من الدين الحكومي العام ومعدل متوسط التعريف الجمركية بمعامل ارتباط بينهما قدر بـ: -0.0017، -0.0507 على التوالي.

-ويرتبط مؤشر الحرية الاقتصادية ارتباطاً طردي ضعيف مع مؤشر العبء الضريبي بمعامل ارتباط 0.2779، في حين يرتبط مؤشر الحرية الاقتصادية ارتباطاً عكسي ضعيف جداً مع كل من الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي، معدل متوسط التعريف الجمركية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي بحيث قُدرت معاملات الارتباط بينهم على التوالي: -0.0114، -0.0129، -0.1370، -0.0953، -0.1288، -0.1252، -0.1198.

ومن دراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع تبين أنه لا يوجد ارتباطاً تاماً بين المتغيرات حيث أن قيم معامل الارتباط بينهم لا يساوي 1- و 1+ مما يوحي بعدم وجود علاقة ارتباط تام.

2.3.3. تقدير نموذج أثر أدوات السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات.

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير نموذج الدراسة وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية خلال الفترة (2000-2018)، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

1.2.3.3. تقدير نماذج البائل للنموذج.

وقد تم استخدام برنامج STATA 15 في تقدير هذه النماذج في البحث من أجل نمذجة أثر أدوات السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات، وأفرزت نتائج تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البائل على ما يلي:

أ-تقدير نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression): بحيث يوضح الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي لبيانات البائل لنموذج الدراسة كما يلي:

الجدول (5): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

الفترة: 2000 - 2018، T= 19، N= 36 مجموع مشاهدات البائل: 684 = 36×19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (11, 672)			
الاحتمالية	t-Statistic	المعاملات Coefficients	متغيرات الدراسة
0.965	0.04	1.21e+08	الثابت (C)
0.000	3.80	0.174176	الإنفاق الحكومي (G)
0.000	-7.13	-0.0499664	الدين الحكومي العام (GGD)
0.242	1.17	2.95e+07	مؤشر العبء الضريبي (TB)

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

”دراسة قياسية للفترة 2000-2018“

0.452	-0.75	-0.0064176	عرض النقود (MS)
0.667	0.43	33723.64	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.695	0.39	0.0031854	صافي الائتمان المحلي (NDC)
0.002	3.16	1.40e+08	معدل متوسط التعريف الجمركية
0.556	-0.59	-4192068	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
0.124	-1.54	-6.00e+07	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
0.0000	F الاحصائية	56.00	الاحصائية الكلية
0.4202	معامل التحديد	0.4278	معامل التحديد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (03).

ب- تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model): تم تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات

في الدول النامية وذلك للفترة من (2000-2018) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة على النحو المبين في الجدول رقم (6):

الجدول (6): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

الفترة: 2000 - 2018، N= 36 T= 19، مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36×19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (11,672)			
متغيرات الدراسة	المعاملات	Coefficients	t-Statistic
الثابت (C)	-2.92e+09	-0.69	0.494
الإفناق الحكومي (G)	-0.0462531	-6.77	0.000
الدين الحكومي العام (GGD)	0.314669	2.91	0.004
مؤشر العبء الضريبي (TB)	-6.97e+07	-1.78	0.076
عرض النقود (MS)	-0.0092963	-0.65	0.516
سعر الصرف الرسمي (ER)	1233004	2.87	0.004
صافي الائتمان المحلي (NDC)	0.0092731	0.69	0.491
معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)	2.99e+07	0.44	0.664
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)	4445662	0.67	0.505
مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)	1.51e+08	2.39	0.017
نتائج الاحصائيات			
الاحصائية الكلية	34.79	F الاحصائية	0.0000
معامل التحديد (R-squared)	Within= 0.3289 Between= 0.2957 Overall= 0.2522	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبواقي (roh) $Roh = \frac{\sigma_u^2}{(\sigma_u^2 + \sigma_e^2)}$	0.58240077
الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)	6.356e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	5.382e+09
اختبار التجسيمية (Poolability) F(35,639)	7.12	Prob>F	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (04).

ج- نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): تم تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان

المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية على النحو المبين في الجدول رقم (7):

الجدول (7): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

الفترة: 2000 - 2018، N= 36 T= 19، مجموع مشاهدات البانل: 684 = 36×19 مشاهدة			
درجات الحرية (df) = (11,672)			
متغيرات الدراسة	المعاملات	Coefficients	t-Statistic
الثابت (C)	-5.84e+08	-0.20	0.844
الإفناق الحكومي (G)	0.0083542	1.68	0.094
الدين الحكومي العام (GGD)	-0.0378025	-4.96	0.000

0.410	0.82	2.26e+07	مؤشر العبء الضريبي (TB)
0.515	-0.65	-0.0061236	عرض النقود (MS)
0.552	0.60	54186.24	سعر الصرف الرسمي (ER)
0.717	0.36	0.0032298	صافي الائتمان المحلي (NDC)
0.001	3.22	1.53e+08	معدل متوسط التعريف الجمركية (TAX)
0.748	-0.32	-2263991	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (ERRE)
0.340	-0.95	-4.07e+07	مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF)
نتائج الاحصائيات			
0.0000	الاحصائية F	34.79	الاحصائية الكلية
0.02295837	نسبة تباين u إلى التباين الكلي للنواتي (roh) $Roh = \frac{\sigma_u^2}{(\sigma_u^2 + \sigma_v^2)}$	Within= 0.2354 Between= 0.7412 Overall= 0.4239	معامل التحديد (R-squared)
5.382e+09	الانحراف المعياري لـ v (sigma_e)	8.250e+08	الانحراف المعياري لـ u (sigma_u)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (05).

2.2.3.3 اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل لنموذج الدراسة: بعد تقدير النماذج الثلاثة لبيانات البانل، سيتم فيما يلي المفاضلة بينها واختيار أنسبها.

أ- اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار التجميعية (Poolability test) لمضاعف لاغرنج (LM Test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، وكانت نتائج الاختبار كما هي موضحة في الجدول رقم (8)، بحيث نلاحظ أن قيمة $[V(u) \neq 0]$ وتساوي القيمة التالية $(V(u)=48.71)$ والموضحة في الجدول باسم $[chi-square]$ بالإضافة إلى أن الاحتمالية $(prob=0.0000)$ وهذه النتيجة تقود إلى رفض فرضية العدم H_0 (نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم)، وقبول الفرض البديل H_1 القائل بنموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

الجدول (8): نتائج تقدير اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.

Lagrangian Multiplier Test for Random Effects.		
الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-)
Breusch and Pagan	48.71	0.0000 ^(*)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (06).

(*) معنوية الاختبار عند المستوى 5%.

ب- نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج العشوائية.

عند الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج، يتم فحص طبيعة هذا الأثر، إما أن يكون عشوائي (نموذج مركبات الخطأ modèle à erreurs composées) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة modèle à effets fixes) حيث تتمثل المرحلة الأولى في التحليل في التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة α_i ، هذا وبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا بد من التأكد من ذلك باستخدام اختبار هوسمان (Hausman).

ويستخدم هذا الاختبار لاختيار النموذج الملائم بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية، وتشير نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (9) إلى رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لنموذج الدراسة وذلك نظراً لقيمة

احتمالية الاختبار ($p\text{-value}=0.0363$) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد (0.05)، وبالتالي عدم ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية محل الدراسة. ويرفض هذا الأخير تُرفض معه الفرضيات التي بُني من أجلها، وبمعنى آخر رفض الفرضية القائلة بوجود ثوابت عبارة عن قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل مقطع، وقبول الفرضية التي تقول بوجود ثوابت تختلف من مقطع لآخر أو من سنة لأخرى. وهذا ما يُشير إلى وجود ارتباط بين تأثيرات الدول والمتغيرات التفسيرية فيكون استخدام التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم والأفضل لبيانات نموذج الدراسة لأثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية.

الجدول (9): نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية.

الاختبار	قيمة الاختبار [chi-square]	احتمالية الاختبار (p-value)
H-Test	$(b-B)' [(v_b-v_B)^{-1}](b-B)$	0.0363 ^(*)
	11.89	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي STATA 15 الموجودة في الملحق رقم (07).

(*) معنوية الاختبار عند المستوى 5%.

ج- تقدير معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

من خلال القيام بعملية التحليل القياسي لنموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية Least Squares Dummy Variable، وعند الأخذ بكامل العينة التي تضم 36 دولة على الفترة 2000-2018، وتكشف النتائج المبينة في الجدول رقم (6) عن وجود علاقة تجمع بين أدوات السياسات الاقتصادية ورصيد ميزان مدفوعات الدول النامية، وبالرغم من عدم قوة هذه العلاقة نتيجة عدم معنوية بعض الأدوات التي تمثل طبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل صانعي قرارات السياسة الاقتصادية وهذا على كامل العينة. وسوف نقدر معاملات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة:

ويمكن كتابة الصيغة الرياضية للنموذج على الشكل الآتي:

$$= \beta_1 + \beta_2 G_{i,t} + \beta_3 GGD_{i,t} + \beta_4 TB_{i,t} + \beta_5 MS_{i,t} + \beta_6 ER_{i,t} + \beta_7 NDC_{i,t} + \beta_8 BP_{it} \\ + \beta_9 ERRE_{i,t} + \beta_{10} IFE_{i,t} + \varepsilon_{it} \\ t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

وبتعويض قيمة معالم النموذج المبينة في الجدول رقم (6) في المعادلة السابقة نتحصل على معادلة نموذج أثر السياسات

الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام التأثيرات الثابتة لبيانات البانل كما يلي:

$$= -2.92e + 09 - 0.0462531 G_{i,t} + 0.314669 GGD_{i,t} - 6.97e+07 TB_{i,t} - BP_{it} \\ + 0.0092963 MS_{i,t} + 1233004 ER_{i,t} + 0.0092731 NDC_{i,t} + 2.99e+07 TAX_{i,t} + 4445662 \\ ERRE_{i,t} + 1.51e+08 IFE_{i,t} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (00) \\ t = 1, 2, \dots, 19, \quad i = 1, 2, \dots, 36$$

4. النتائج ومناقشتها:

1.4. التحليل الإحصائي: بإجراء الفحص الإحصائي للمعاملات المقدرة في الجدول رقم (6) يتخلص ما يلي:

1.1.4. معنوية المعامل:

- أن الإنفاق الحكومي (**G**) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (**BP**) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل ($\text{prob}=0.0000$) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة نقص رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0462531).

- أن الدين الحكومي العام (**GGD**) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (**BP**) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل ($\text{prob}=0.004$) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد الدين الحكومي العام بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0314669).

- أن مؤشر العبء الضريبي (**TB**) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (**BP**) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل ($\text{prob}=0.076$) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.1، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد مؤشر العبء الضريبي بوحدة واحدة نقص رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (6.97e+07).

- أن عرض النقود (**MS**) له تأثير سلبي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (**BP**) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل ($\text{prob}=0.516$) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث كلما زاد عرض النقود بوحدة واحدة نقص رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0092963).

- أن سعر الصرف الرسمي (**ER**) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (**BP**) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل ($\text{prob}=0.004$) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (1233004).

- أن صافي الائتمان المحلي (**NDC**) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (**BP**) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل ($\text{prob}=0.491$) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد صافي الائتمان المحلي بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0092731).

- أن معدل متوسط التعريف الجمركية (**TAX**) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (**BP**) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل ($\text{prob}=0.664$) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد معدل متوسط التعريف الجمركية بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (2.99e+07).

- أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي (**ERRE**) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (**BP**) وغير معنوي إحصائياً بحيث أن احتمالية المعامل ($\text{prob}=0.505$) وهي أكبر من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (4445662).

- أن مؤشر الحرية الاقتصادية (IEF) له تأثير إيجابي على المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وذو معنوية إحصائية بحيث أن احتمالية المعامل (prob=0.017) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، أي أنها توجد علاقة طردية بين المتغيرين بحيث كلما زاد مؤشر الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة زاد رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (1.51e+08).

2.1.4. اختبار جودة توافيق النموذج:

من خلال نتائج معامل التحديد R^2 واختبار F والواردة في الجدول رقم (6) يتلخص ما يلي:

- قيمة معامل التحديد الكلي (Overall R-squared = 0.2522) وهي منخفضة، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية التالية: الإنفاق الحكومي، الدين الحكومي العام، مؤشر العبء الضريبي، عرض النقود، سعر الصرف الرسمي، صافي الائتمان المحلي، معدل متوسط التعريفية الجمركية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومؤشر الحرية الاقتصادية تُفسر التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بنسبة 25.22% والباقي والذي يبلغ 74.78% تُفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، وهذا يعني جودة توفيق النموذج متوسطة نوعاً ما.

- وبلغت قيمة اختبار فيشر F القيمة التالية (34.79) باحتمالية تساوي (Prob= 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المحدد والمقدر بـ 0.05، وهذا يعني أن الانحدار معنوي، وبالتالي توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج والمتغير التابع مما يدل على معنوية النموذج ككل وقابليته للقياس.

- كما يمكن ملاحظته أن الإحصائية (roh) وهي تمثل نسبة تباين u إلى التباين الكلي للبواري تساوي (0.58)، ويُبين اختبار التجميعية (Poolability) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM) بحيث تكون:

✓ الفرضية الصفرية H_0 : نموذج الانحدار التجميعي (PRM) هو الأفضل.

✓ الفرضية البديلة H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن (Prob= 0.000) لاختبار التجميعية وهي أقل من 0.05 وبالتالي النتيجة رفض H_0 وقبول H_1 والتي مفادها نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأفضل وهو ما تم إثباته من خلال اختبارات المفاضلة سابقاً مما يعزز صحة اختبار هوسمان.

2.4. التحليل الاقتصادي: بإجراء الفحص الاقتصادي للمعاملات المقدر في الجدول رقم (6) يتلخص ما يلي:

- أن معامل الإنفاق الحكومي ($g = -0.0465231$) وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) والإنفاق الحكومي للدولة، أي كلما ازدادت قيمة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0462531)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أنه أمر مفهوم وله ما يبرره، فأغلب دول عينة الدراسة تعتبر الاعتماد على الإنفاق الحكومي بالنسبة لها أمر لا مفر منه بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض الأسعار، لأن جُل هذه الاقتصادات هي في وضع أقل تطوراً، بمعنى أن الإنفاق الحكومي هو ضرورة حتمية لهذه الدول، ووفقاً لمنهج الاستيعاب فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الدخل، وزيادة في الطلب على السلع والخدمات، وعندما يفوق الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الإنتاج منها، فإن ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات، بينما العكس يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات.

- أن معامل الدين الحكومي العام ($ggd = 0.0314669$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) والدين الحكومي العام، أي كلما ازدادت قيمة الدين الحكومي العام للدولة بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى

زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0314669)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية في حالة ما إذا كان الدين الحكومي العام يساهم في زيادة الاستثمار الإجمالي للبلدان النامية، وبالتالي المساهمة في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، ومنه تحسین ميزان المدفوعات، بشرط أن يكون حجم انسياب هذا التمويل يفوق حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج أي أن الدين الحكومي العام يرتبط بعلاقة طردية مع ميزان المدفوعات.

- أن معامل مؤشر العبء الضريبي ($tb = -6.97e+07$) وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) ومؤشر العبء الضريبي، أي كلما ازدادت قيمة مؤشر العبء الضريبي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (6.97e+07)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير العلاقة العكسية على أن العبء الضريبي يؤثر على تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، أي كلما ارتفع العبء الضريبي تصبح البيئة الاقتصادية للبلد غير مواتية وجاذبة للاستثمارات الأجنبية والتي تفضل الجنات الضريبية، أو المراكز ذات عبء ضريبي أقل، وخصوصاً يكون له أثر سلبي على حساب رأس المال، وبالتالي يتجه نحو العجز. كذلك قد يؤدي العبء الضريبي إلى تدفقات معاكسة لرأس المال والاستثمارات الأجنبية وهو ما يعمق من حالات العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في حساب رأس المال هذا من جهة، ويمكن تفسيره من ناحية الطلب الكلي حيث أن ارتفاع العبء الضريبي يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية وفائض في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يحفز على التوسع في الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي وزيادة الدخل وكمحصلة لذلك ارتفاع الواردات خاصة في ظل ارتفاع الميول الحدية لها ومن ثم يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

- أن معامل سعر الصرف الرسمي ($er = 1233004$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وسعر الصرف الرسمي، أي كلما ازدادت قيمة سعر الصرف الرسمي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (1233004)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أنه كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما أثر ذلك إيجابياً على ميزان مدفوعاتها.

- أن معامل مؤشر الحرية الاقتصادية ($ief = 1.51e+08$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) ومؤشر الحرية الاقتصادية، أي كلما ازدادت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (1.51e+08)، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

- أن معامل عرض النقود ($ms = -0.0092963$) وهو ذو إشارة سالبة، أي توجد علاقة عكسية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وعرض النقود، أي كلما ازدادت قيمة عرض النقود بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0092963)، وغير معنوي وفي هذه الحالة لا يؤثر على ميزان المدفوعات في حال تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- أن معامل صافي الائتمان المحلي ($ndc = 0.0092731$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وصافي الائتمان المحلي، أي كلما ازدادت قيمة صافي الائتمان المحلي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (0.0092731)، ولكن المتغير غير معنوي وفي هذه الحالة لا يؤثر على ميزان المدفوعات في حال تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- أن معامل معدل متوسط التعريف الجمركية ($tax = 2.99e+07$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) ومعدل متوسط التعريف الجمركية، أي كلما ازدادت قيمة معدل متوسط التعريف الجمركية بمقدار وحدة

واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (2.99e+07)، ولكن المتغير غير معنوي وفي هذه الحالة لا يؤثر على ميزان المدفوعات في حال تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- أن معامل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ($erre = 4445662$) وهو ذو إشارة موجبة، أي توجد علاقة طردية بين المتغير التابع رصيد ميزان المدفوعات (BP) وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، أي كلما ازدادت قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة قيمة رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية محل الدراسة بقيمة (4445662)، ولكن المتغير غير معنوي وفي هذه الحالة لا يؤثر على ميزان المدفوعات في حال تطبيق هذه السياسات الاقتصادية.

- وتبين من مخرجات النموذج إلى أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف ضبط ميزان المدفوعات، حيث أن تكامل السياسات الاقتصادية من شأنه أن يفعل أثر مجموعة من أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية لتؤثر في بنود الميزان التجاري والحساب الجاري وكذا حساب رأس المال.

5. الخلاصة:

إن ميزان المدفوعات يتعرف عن الحالة المرغوبة اقتصادياً حيث تظهر اختلالات فيه، ونظراً للآثار السلبية لاختلال الميزان على الاقتصاد الوطني كان من الواجب على السلطات المالية والسلطات النقدية والسلطات التجارية العمل على ضبط الميزان، لأن استمرار العجز قد يؤدي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية للبلد، فاستمرار العجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تآكل الاحتياطيات الدولية للبلد ووقوع البلد في فخ المديونية الخارجية والتي تقيد القدرة الائتمانية للبلد مما يضطره لتقييد وارداته أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملّي عليه من الخارج على غرار البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي، وهذه الإجراءات غالباً ما يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خصوصاً على الجانب الاجتماعي والمعيشي للسكان، في حين يؤدي الفائض المستمر في ميزان المدفوعات إلى تحميد جزء من الدخل الوطني في أصول عاطلة، وهذا الإجراء أيضاً بإمكانه ترك آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وبالتالي يجب على الحكومات الحرص على توازن هذا الميزان.

وتعتبر السياسات المالية والنقدية والتجارية من أهم السياسات الاقتصادية التي تتدخل الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام المعطيات النقدية لاسيما عرض النقود، أسعار الصرف وبالإضافة إلى المتغيرات المالية والمتمثلة في الإنفاق الحكومي، والدين الحكومي والسياسة الجبائية وأدوات السياسة التجارية منها مؤشر الحرية الاقتصادية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي ومعدل متوسط التعريف الجمركية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الأهداف المرجوة، كما تستخدم أيضاً هذه السياسات في معالجة واستعادة الاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية.

- اختبار فرضية الدراسة: والمتمثلة في "من شأن تنسيق السياسات الاقتصادية أن يحقق أهدافاً اقتصادية متزامنة ومتضادة من ذلك تحقيق الفائض في الميزان التجاري متزامن مع تحقيق الفائض في حساب رأس المال عبر تطبيق سياسة مالية توسعية، وسياسة نقدية توسعية وسياسة تجارية تقييدية" وهي فرضية صحيحة حيث تبين إلى أن أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية لتحقيق أهداف ضبط ميزان المدفوعات، حيث أن تكامل هذه السياسات من شأنه أن يفعل أثر توليفة من أدوات السياسة المالية من خلال التوسع في الدين الحكومي وأدوات السياسة النقدية من خلال التوسع في عرض النقود وأدوات السياسة التجارية عبر تطبيق قيود كمية متمثلة في التعريف الجمركية لتؤثر في بنود الميزان التجاري والحساب الجاري وكذا حساب رأس المال.

وكشفت نتائج الدراسة أن أثر كل من المتغيرات التالية: عرض النقود بمعناه الواسع، صافي الائتمان المحلي، معدل متوسط التعريف الجمركية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي غير معنوي مما يدل على عدم تأثير أدوات السياسة النقدية (عرض النقود بمعناه الواسع وصافي الائتمان

المحلي) وأدوات السياسة التجارية (معدل متوسط التعريفات الجمركية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي) على رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية للفترة المذكورة آنفاً في حال تطبيق توليفة من أدوات السياسات الاقتصادية من قبل صانعي القرارات الاقتصادية لهذه الدول. وأن رصيد ميزان مدفوعات الدول النامية يتأثر إيجابياً وبعلاقة قوية جداً بأدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في تطبيق توليفة منسجمة من هذه الأدوات والتي تمثل أدوات السياسة المالية والنقدية والتجارية وهي كما يلي: معدل التعريفات الجمركية بنحو $(5.09e+08)$ ومؤشر الحرية الاقتصادية بنحو $(1.51e+08)$ وسعر الصرف الرسمي بنحو (1233004) والدين الحكومي العام بنحو (0.031) وهذا يتماشى مع فروض النظرية الاقتصادية أما تأثير صافي الائتمان المحلي فكان تأثيره إيجابياً أيضاً وضعيف جداً بنحو (0.0092731) وهذا يخالف فروض النظرية الاقتصادية، ويتأثر سلبياً مع كل من الأدوات التالية: الإنفاق الحكومي بنحو (-0.046) ومؤشر العبء الضريبي بنحو $(-6.96e+07)$ وعرض النقود بمعناه الواسع بنحو (-0.0475083) وهذا يتماشى مع فروض النظرية الاقتصادية. في حين أن هناك أداة واحدة للسياسة الاقتصادية وخصوصاً السياسة التجارية والمتمثلة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي فلم يكن له معنوية إحصائية في جميع النماذج وبالتالي لا يؤثر على رصيد ميزان المدفوعات الدول النامية خلال فترة الدراسة.

- الإحالات والمراجع:

- 1-Bukonla G. Osisanwo, Sherifdeen A. Tella, Bolade Abolaji Adesoye,(2019), The Empirical Analysis of Monetary Policy on Balance of Payments Adjustments in Nigeria: A Bound Testing Approach, Econ. Rev, Iran, Vol 23, No 1, p133 ؛
- 2-شتاتحة عمر،(2015/2014)، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر ؛
- 3-الحسبان محمد رضوان، (2014)، أثر السياسة المالية على الميزان التجاري الأردني(1990-2010)، قسم الاقتصاد، جامعة آل البيت، الأردن ؛
- 4-Patricia A. Adamu and Osi C. Itsede, Balance of Payments Adjustment: the West African-Monetary Zone Experience, , Journal of Monetary and Economic Integration, Volume 10, N° 2.
- 5-الشاذلي عيسى حمد، (2004)، أثر السياسات المالية والنقدية على ميزان المدفوعات في السودان في الفترة من (1989-2000)، قسم الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أم درمان، السودان ؛
- 6-أبدجمان مايكل، (1999)، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، الرياض، دار المريخ للنشر، ترجمة محمد إبراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، تقديم سلطان محمد السلطان، ص ص 110-111 ؛
- 7-عزازي فريدة، (2010)، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية اقتصادية (1970-2006)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 04، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص ص 50-51 ؛
- 8-ألغالي عبد الحسين جليل، الجبوري سوسن كريم، (2008)، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لعينة من الدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 10، جامعة الكوفة، العراق، ص 11 ؛
- 9-أبدجمان مايكل، مرجع سابق، ص ص 486-487 ؛
- 10-العجم بسام، (2003)، العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 231 ؛
- 11-دانيالز جوزيف، فأنهور ديفيد، (2010)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، الرياض، دار المريخ للنشر، ترجمة محمود حسن حسني، مراجعة ونيس فرج عبد العال، ص ص 387-391 ؛
- 12-زغلول ميراندا، (2010)، التجارة الدولية، بنها، مصر، بدون دار النشر، 2010، ص 137 ؛
- 13- www.heritage.org/index/about, (consulté le: 21/01/2020).
- 14-Miller Terry et al, Highlights of the Index of Economic freedom, 2021, www.Heritage.org.
- 15-Ochel Wolfgang, Oliver Rohn,(JUNE 2006), Ranking of countries, The WEF,IMD, Fraser and Heritage indices, CESIFO DICE REPORT, P 50.

تليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

”دراسة قياسية للفترة 2000-2018“

Web sites	بيان الموقع
-https://databank.albankaldawli.org	-بيانات البنك الدولي
-http://www.imf.org/external/datamapper/datasets/WEO.	-بيانات صندوق النقد الدولي
-http://unctadstat.unctad.org	- بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد UNCTAD)
-www.heritage.org/index/about.	-البيانات والإحصائيات الاقتصادية حول الاقتصاد العالمي الحرية الاقتصادية.

- ملاحق :

ملحق رقم (02): نتائج التحليل الوصفي لمغيرات النموذج.

	bp	g	gpc	tb	ms	er	ndc	tax	zrr	inf
bp	1.0000									
g	-0.4638	1.0000								
gpc	-0.6347	0.9029	1.0000							
tb	-0.0638	0.0487	0.0237	1.0000						
ms	-0.5504	0.8242	0.8314	0.6457	1.0000					
er	0.0211	0.0008	-0.0047	-0.0235	-0.0656	1.0000				
ndc	-0.5427	0.9034	0.8168	0.6474	0.9915	-0.0459	1.0000			
tax	0.0727	0.0114	0.0293	-0.2945	-0.0455	-0.0432	-0.0772	1.0000		
zrr	0.0618	0.0117	-0.0075	0.1297	0.0330	0.0485	-0.0507	0.0000	1.0000	
inf	-0.0291	-0.0114	-0.0119	0.2779	-0.1370	-0.0953	-0.1268	-0.1252	-0.1198	1.0000

ملحق رقم (01): نتائج التحليل الوصفي لمغيرات النموذج.

Variable	Mean	Std. Dev.	Min	Max
bp	-0.79e+08	8.11e+09	-9.15e+10	3.63e+10
g	9.19e+10	2.77e+11	2.80e+08	2.77e+12
gpc	4.55e+10	1.85e+11	7.40e+07	1.82e+12
tb	76.77646	10.1832	48.2	97.3
ms	6.33e+10	2.38e+11	.9454122	2.25e+12
er	831.7027	3080.534	.5449192	25602.03
ndc	6.26e+10	2.37e+11	-2.33e+09	2.33e+12
tax	11.01716	5.719232	.55	45.91
zrr	111.9352	34.31027	68.19356	854.5048
inf	54.64532	6.719511	24.3	76.3

ملحق رقم (04): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

```

Fixed-effects GLS with random regression
Source: Variables: 10vars
Number of obs = 484
Number of groups = 39
R-sq =
Wald chi2(0) = 0.0000
Prob > chi2(0) = 1.0000
LR test = 0.0000
Prob > LR chi2(0) = 1.0000
Hausman test = 0.0000
Prob > chi2(0) = 1.0000

```

Variable	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
_cons	-1.042285	0.000000	-4.99	0.000	[-1.042285, -1.042285]
g	0.014888	0.000000	3.88	0.000	[0.014888, 0.014888]
gpc	-0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
tb	-0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
ms	-0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
er	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
ndc	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
tax	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
zrr	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
inf	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]

ملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي.

```

regress bp g gpc tb ms er ndc tax zrr inf
Source: Regression
Number of obs = 484
F(9, 474) = 56.80
Prob > F = 0.0000
R-squared = 0.6778
Adj R-squared = 0.6262
Total SS = 4.4960e+22
Residual SS = 3.0720e+22
Total Exp. SS = 6.5680e+19

```

Variable	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
g	0.0174178	0.0000000	3.80	0.000	[0.0174178, 0.0174178]
gpc	-0.0000000	0.0000000	0.00	1.000	[-0.0000000, 0.0000000]
tb	0.0000000	0.0000000	0.00	1.000	[-0.0000000, 0.0000000]
ms	-0.0000000	0.0000000	0.00	1.000	[-0.0000000, 0.0000000]
er	0.0000000	0.0000000	0.00	1.000	[-0.0000000, 0.0000000]
ndc	0.0000000	0.0000000	0.00	1.000	[-0.0000000, 0.0000000]
tax	0.0000000	0.0000000	0.00	1.000	[-0.0000000, 0.0000000]
zrr	0.0000000	0.0000000	0.00	1.000	[-0.0000000, 0.0000000]
inf	0.0000000	0.0000000	0.00	1.000	[-0.0000000, 0.0000000]

ملحق رقم (06): نتائج اختبار Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects.

```

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
bp[pays,t] = Xb + u[pays] + e[pays,t]
Estimated results:

```

	Var	sd = sqrt(Var)
bp	6.58e+19	8.11e+09
e	2.90e+19	5.38e+09
u	6.81e+17	8.25e+08

Test: Var(u) = 0
 chi2(0) = 40.71
 Prob > chi2(0) = 0.0000

ملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

```

Random-effects GLS regression
Source: Variables: 10vars
Number of obs = 484
Number of groups = 39
R-sq =
Wald chi2(0) = 0.0000
Prob > chi2(0) = 1.0000
LR test = 0.0000
Prob > LR chi2(0) = 1.0000
Hausman test = 0.0000
Prob > chi2(0) = 1.0000

```

Variable	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
_cons	-1.042285	0.000000	-4.99	0.000	[-1.042285, -1.042285]
g	0.014888	0.000000	3.88	0.000	[0.014888, 0.014888]
gpc	-0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
tb	-0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
ms	-0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
er	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
ndc	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
tax	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
zrr	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]
inf	0.000000	0.000000	0.00	1.000	[-0.000000, 0.000000]

ملحق رقم (07): نتائج اختبار هوسمان (Hausman).

تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية

”دراسة قياسية للفترة 2000-2018“

	Coefficients			sqrt(Diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) Fixed	(B) Random	(b-B) Difference	
q	-.0462531	.0083542	-.0546073	.0046752
qqt	.0314669	-.0378025	.0692694	.0076913
tb	-6.97e+07	2.28e+07	-9.25e+07	2.98e+07
me	-.0092963	-.0061236	-.0031726	.0107993
er	1233004	54186.24	1178817	420461.9
msc	.0092731	.0032298	.0060433	.0100901
tax	2.95e+07	1.53e+08	-1.23e+08	4.95e+07
erre	4445662	-2263991	6709654	-
lef	1.51e+08	-4.07e+07	1.91e+08	4.65e+07

b = consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under H0, efficient under Ha; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(5) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
 = 11.89
 Prob>chi2 = 0.0363
 (V_b-V_B is not positive definite)